تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بقانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017م.

قام الباحثون بمحاولة تقديم تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بقانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017م من خلال التعرف على إيجابيات وسلبيات التشريعات القائمة ذات الصلة بعمل المركز ومن ثم محاولة تقديم مقترحات لأهم التعديلات على النصوص التشريعية المتعلقة بالمركز والواردة بقانون الرياضة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوب(الدراسات المسحية) كمنهج للبحث ، وتحليل الوثائق واستمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات من الخبراء بشأن مجتمع البحث المتمثل في كافة الأشخاص و الهيئات و الجهات الخاضعة لأحكام قانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017م والبالغ عددهم (5003) .

وكانت أبرز النتائج هي :-

- تظل آلية التحكيم الرياضي لفض المنازعات الرياضية هي الأنسب برغم وجود بعض المشكلات في فلسفة تطبيق آلية التحكيم الرياضي في جمهورية مصر العربية .
- ضرورة اصدار قانون خاص بالمركز منفصل عن قانون الرياضة ، على أن تكون أحكامه وقراراته مشمولة بأمر التنفيذ والصيغة التنفيذية.
- الإستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية للمركز.
- انشاء مجلس التحكيم الرياضي المصري الذي يتولى إدارة وتمويل المركز ، واصدار النظام الأساسي له.
- اختيار أعضاء المجلس من قبل اللجنة الأوليمبية والاتحادات الرياضية الأولمبية من خارج مجلس الإدارة .

التوصيات.

يوصي لباحثون بضرورة الإسراع في إجراء التعديلات الهامة على النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري والواردة بقانون الرياضة وذلك للقضاء على الكثير من العيوب التي ظهرت أثناء التطبيق العملي للنصوص سالفة الذكر .

كما يوصي الباحثون بالنظر إلى التعديلات المطروحة في هذا البحث والأخذ بها بما يتناسب مع تحقيق الهدف المنشود وهو الحفاظ على هذه التجربة الوليدة في الحياة الرياضية المصرية وتحسين عمل المركز بما يحقق الهدف من إنشاءه .